

التراجع الأمريكي

من الهيمنة الأحادية إلى تعددية الأقطاب الدولية*

منذ أن أعلنت الولايات المتحدة انفرادها في إدارة شؤون العلاقات الدولية عقب انهيار نظام الثنائية القطبية، وإقرار نظام دولي قائم على الأحادية القطبية، والتساؤلات تشغل المفكرين والسياسيين على حد سواء حول عدوّ أمريكا المرتقب ومنافسيها على الساحة الدولية، وإن كانت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قد جعلت من الإرهاب هدفاً جديداً لها فإن التحوّلات التي عرفت بها بنية العلاقات الدولية بظهور فاعلين جدد وقوى صاعدة تملك عناصر القوة الاقتصادية والتكنولوجية والنووية أظهرت إمكانية تغيير النظام الدولي إلى نظام متعدّد الأقطاب لا سيما أن الولايات المتحدة سجلت تراجعاً واضحاً في الكثير من المجالات، كما فقدت المكانة المعنوية في زعامة العالم نتيجة الحروب "غير العادلة" التي شنتها في الكثير من المناطق تطبيقاً لأفكار المحافظين الجدد.

ويؤكد الكثير من الباحثين أن السياسة الأمريكية ستواجه عالماً جديداً متعدد الأقطاب، فالصعود الصيني والتطور الروسي والوحدة الأوروبية وانتشار التكنولوجيا وامتلاك أسلحة الدمار الشامل من قبل بعض الدول سيؤدي حتماً إلى تآكل دور أمريكا ومكانتها عالمياً ويجبرها على التعامل مع واقع يصعب السيطرة عليه.

وهذا السيناريو لن يلغي المكانة المتميزة للولايات المتحدة، والقائمة على جملة المعطيات التي تمتلكها، لكنه سيكون حافزاً لتغيير سياساتها واستراتيجياتها تجاه دول العالم، وهو ما بدا من خلال التوجّهات الجديدة لإدارة أوباما الحذرة والداعية إلى العمل الجماعي والقوة الناعمة.

* إعداد أ. عبد السلام قريقة- جامعة عنابة- الجزائر.

يتمثل هذا السيناريو في احتمال تراجع القوة الأمريكية في مقابل صعود قوى جديدة تتقاسم مكانة الريادة من خلال توزيع عوامل القوة على مجموعة من الوحدات الفاعلة على الساحة الدولية؛ مما يؤدي إلى ظهور نظام دولي متعدد الأقطاب، وتتمثل الدوافع التي تؤدي إلى هذا السيناريو فيما يأتي:

١. استرجاع روسيا لإمكاناتها كقوة دولية ومنافسة للولايات المتحدة خاصة على المستوى العسكري.

٢. بروز القوى الصاعدة في آسيا مثل الصين واليابان والهند وكوريا.

٣. انتشار التكنولوجيا النووية، وانضمام الكثير من الدول إلى النادي النووي.

٤. نجاح تجربة التكامل والاندماج الأوروبي كقوة اقتصادية، والطموح إلى تحقيق وحدة سياسية.

٥. قوة كل من ألمانيا وفرنسا باعتبارهما يملكان الإمكانات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية^١.

ويرى بعض المحللين أن تراجع أمريكا ليس بالضرورة أن يكون بسبب ضعف قد يمس بنيتها الداخلية وقدراتها على القيام بدور القطب المهيمن، ولكن التحولات التي يعرفها النظام الدولي بالنظر إلى تطور معطيات القوة لدى الكثير من القوى التقليدية والصاعدة قد يجعلنا أمام نظام دولي متعدد الأقطاب يؤثر ضرورة على موقع الولايات المتحدة كفاعل وحيد على الساحة الدولية، لتبقى فاعلاً رئيسياً مع مجموعة من الفاعلين الدوليين، وإن ظهور الأقطاب الإقليمية وخاصة الاقتصادية القائمة على التبادل الحر والسوق المشترك والأهداف الموحدة والتنظيم الجيد، وكذلك بروز التنظيمات الدولية والمنظمات المتخصصة التي تشكل تأثيراً كبيراً على موازين القوى، من شأنه تغيير خارطة العلاقات الدولية.

^١ - شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد ١١ ايلول ٢٠٠١ الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٠٩، ص ص ٢٤٥-٢٤٦.

وقد تكون "الأمركة" في سعي الولايات المتحدة لتعميم قيمتها على العالم خشية قيام قوى أخرى مضادة مرحلة مفروضة وحتمية، غير أن استمرارها مرهون بنجاح الوحدة الأوروبية والمتوسطية وبروز العالم العربي الإسلامي على الساحة، كما أن العالم الشرقي الآسيوي يشكل اختلافاً حضارياً لم تقدر الولايات المتحدة تطويعه بشكل مطلق؛ نظراً لخصوصياته الحضارية^١.

ومنذ عام ٢٠١٠ يشهد العالم نظاماً دولياً متعدد الأقطاب، ويتّصف بعدم التوازن من حيث المعطيات الجيوسياسية والاقتصادية، ففي الوقت الذي تسيطر فيه الولايات المتحدة على العوامل الجيوسياسية العسكرية خاصة، تقف غير قادرة على التحكم الكلي في التطورات الاقتصادية العالمية، حيث تمثل أوروبا الموحدة ثلث التجارة العالمية، بالإضافة إلى الوزن الاقتصادي للدول الصاعدة التي تتطور وتنمو باستمرار وبصورة معتبرة.

فالصين مثلاً سجّلت زيادة في صادراتها بنسبة ٢٩,١٪، ونسبة ٢٣,٤٪ زيادة في وارداتها بين عامي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧، بما يعادل نمواً مقدّراً بـ ٢٦١,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٧.

ولا تختلف في ذلك حالة الهند التي سجّلت زيادة نسبة صادراتها بـ ٢٣,٣٪ سنوياً، كما أنها تتميز بتنوّع المتعاملين التجاريين معها، إذ شهد عام ٢٠٠٧ ٨٠٪ من الواردات الآتية من ٢٣ شريكاً و ٢٥ دولة تستورد منتجاتها بنسبة ٨٠٪، كما عرّفت جنوب إفريقيا تطوراً في تجارتها الخارجية مقدّرة بـ ١٦,٤٪ على مجمل صادراتها و وارداتها كل سنة، وتضاعف مستوى التجارة الخارجية لتركيا بين عامي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨^٢.

^١ - Thierry Garcin, les grandes questions internationales ,economica, paris, 2001, p. 85.

^٢ - Bertrand Badie, Dominique Vidal, la fin du monde unique, la decouverte, paris, 2011, pp. 35-36.

وتجدر الإشارة إلى رغبة القوى الصاعدة في إعادة التوازن للنظام الدولي بعدما عرف القرن العشرون القوى الصاعدة الممثلة في "التنين الآسيوي" و "النمور الآسيوية" التي سيطرت آنذاك على الصناعات النسيجية وصناعة الصلب ونافت في ذلك المنتجين الأوروبيين والأمريكيين، ويطلعنا القرن الواحد والعشرون بدول جديدة تعرف نمواً متصاعداً كجنوب إفريقيا والبرازيل والصين والهند وروسيا، وبأقل درجة تركيا^١.

إن هذه المؤشرات فتحت المجال أمام تحليلات عديدة تتفق على أن المرحلة القادمة ستميّز باللاقطبية وتراجع الاستقطاب العالمي بانتشار الديمقراطية والقيم العولمية، وهو ما أكدّه "ريتشارد هاس" مدير لجنة العلاقات الخارجية، والباحث "نيال فرجسون" الذي أقرّ بحدوث فراغ يؤذن بنهاية القطبية وضرورة التخلّي عن النماذج التقليدية للدولة^٢.

كتب الدكتور وليد عبد الحي منذ سنوات مقالة قال فيها: "تنطوي أدبيات العلاقات الدولية في المؤسسات العلمية والسياسية الأمريكية على إحساس باتجاهات التراجع في المكانة الدولية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولي"^٣.

إن الولايات المتحدة في طريقها لكي تصبح مشكلة بالنسبة للعالم، وذلك لأنها اعتادت تأدية دور الدولة الضامنة للحريات والنظام الاقتصادي والمقدّمة للحلول، ثم أخذت تظهر كعامل فوضى دولية أكثر فأكثر، وتطبّق بذلك واشنطن نموذجاً استراتيجياً كلاسيكياً، غير متوافق مع النطاق الإقليمي (إستراتيجية الجنون) التي تعتمد على ظهور خصوم محتملين يجب إرعايهم، ويتعلّق الأمر بإقامة درع فضائي بشكل يقضي على التوازن النووي^٤.

^١ - Ibid, p. 39.

^٢ - Ibid, p. 17.

^٣ - وليد عبد الحي، الولايات المتحدة: التراجع المنظم، الشروق العربي (الجزائر)، العدد ٣٢، الأسبوع من ٣ إلى ١٠ مارس ١٩٩٤، ص ٩.

^٤ - موسى الزغبي، المشهد الدولي مع بداية القرن ٢١، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٦، ص ١٤٥.

مؤشرات التراجع

إن احتمال التراجع النسبي للولايات المتحدة الأمريكية - في الدراسات المستقبلية - كقطب مهيمن على العالم تبرزه جملة المؤشرات التي ترتبط بآثار الأزمة الاقتصادية العالمية على قيمة الدولار ومستوى الإنتاج الاقتصادي الأمريكي، وخاصة المنافسة الدولية في مجال المبادلات التجارية والتكنولوجية وتجارب التكامل والاندماج الإقليمية الناجحة. كما يلاحظ المفكرون أن الخيار العسكري الذي يسيطر على الفكر السياسي الأمريكي طيلة المراحل السابقة لا سيّما فترة حكم المحافظين الجدد أدّى إلى اختلال التوازن بين الإنتاج الاقتصادي والنفقات العسكرية المتزايدة نتيجة الانتشار الواسع للقوات الأمريكية، بالإضافة إلى التبعية النفطية الخارجية التي جعلت من السياسة الخارجية الأمريكية توجّه اهتمامها إلى السيطرة على منابع النفط خوفاً على اقتصادياتها من الركود، ويمكن تحديد أهم المؤشرات في العناصر الآتية:

١- التراجع الاقتصادي المالي

إن قيمة الدولار على الساحة الدولية ارتبطت أساساً بقوة الاقتصاد الأمريكي وقدراته المالية، غير أن الأزمة المالية لعام ٢٠٠٧ أثبتت تراجع نسب النمو الاقتصادي الأمريكي القائم على الاستهلاك المتعاضم والمديونية المفرطة، وهو ما يؤدي إلى اختلال في التوازنات المالية التي لا يمكن التحكم بها.

وأمام هذا الوضع يشهد العالم صعود قوى اقتصادية منافسة في الكثير من المناطق الجغرافية، ويمكن ملاحظة ذلك عبر المعطيات الاقتصادية؛ المالية والديمقراطية المبنية في الجدول الآتي^١:

^١ - Bertrand Badie, Dominique Vidal, *op. cit.*, pp. 116-117.

الولايات المتحدة	منطقة الأورو	اليابان	الصين	روسيا	
١٣١٠٨,٨	١٠٠١١,٦	٤٠٢٢,٣	٧٢٦٢,٧	٢٠٨١,١	الناتج الداخلي الخام PIB (مليون دولار)
٣٠٤,٢	٣٢٤,٢	١٢٧,٣	١٣٣٠	١٤٠,٧	السكان (مليون)
١٠,٤	١٦,٢	١٤,٧	٣٠,٢	٢٣,٤	نسبة الانفتاح للناتج الداخلي الخام (%)
١٠,٨	٢,٦	٣,٤	٤,٦	١,٣	تعاملات البورصة (رؤوس الأموال) (تريليون)
١٠٤٦,٢	٤٠٥١,٩	٧١٤,٣	١٢٣١,٥	٣٨١,٧	الصادرات (مليار دولار)

يحمل الجدول دلالات اقتصادية ذات أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل الاقتصاد الأمريكي في ظل المنافسة العالمية للدول الصاعدة، وحين نتمعّن في مستوى الصادرات ندرك أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الثالثة بعد منطقة الأورو والصين. غير أن الدولار مازال يمثل العملة الأكثر تداولاً على المستوى التجاري والمبادلات عموماً واحتياطي الصرف العالمي، إذ سجّل عام ٢٠٠٨ نسبة ٦٤,٢ من الاحتياطي العالمي بالدولار، كما يعتبر الدولار عملة لكثير من الدول التي تشمل (منطقة الدولار) وتبلغ ٧٥ دولة، بالإضافة إلى أن تعاملات المؤسسات النقدية العالمية مثل صندوق النقد الدولي تكون بالعملة الأمريكية^١.

^١ - Bertrand Badie, Dominique Vidal, *op. cit.*, p. 118.

٢_ اختلال التوازن بين القوة الاقتصادية والنفقات العسكرية

يُعدّ نعوم شومسكي من المفكرين الأمريكيين الأكثر تشاؤماً بشأن مستقبل أمريكا، فقد كتب كتابه "إعاققة الديمقراطية"، ثم ألّف كتاباً آخر بعنوان: "ماذا يريد العم سام حقاً"، وناقش من خلاله فلسفة الديمقراطية الرأسمالية الأمريكية والنظام العالمي (الأمريكي) الذي تحاول فرضه على العالم.

يرى شومسكي أن الإستراتيجية الكونية تطلّبت انتشار القوات العسكرية في العالم لمنع أي تحدٍّ أمريكي، وتأهيل الداخل دعائياً لكي يقتنع الأمريكيون بتحمّل التضحيات المادية من أجل ضمان السيطرة على العالم.

كما يستنتج أن مصير النظام الكوني الأمريكي بعد الحرب الباردة هو الانحطاط، فالتفوق العسكري الحاسم للولايات المتحدة يرافقه انحطاط في قدراتها الاقتصادية مقارنة بدول أخرى، ويقول: "ثمة خلل ساطع في النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فالنظام اقتصادياً متعدّد الأقطاب، ويتكون من (اليابان وألمانيا والولايات المتحدة)، أما عسكرياً فهو أحادي القطبية (الولايات المتحدة)، والقوة العسكرية دون قاعدة اقتصادية تدعمها كارثة^١.

كما أن هذه المؤشرات السلبية للاقتصاد الأمريكي تركت آثاراً على المستوى الاجتماعي كتراجع مستوى المعيشة، والتسرّب المدرسي، وانتشار الجريمة والعنف، وهو ما جعل "ديفيد لوتوراك" يقول في كتابه "الحلم الأمريكي المهبط": إن الولايات المتحدة ستصبح دولة (عالم ثالثة) في حدود عام ٢٠١٠ إذا ما استمر هذا التراجع.

ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة تملك آلاف الرؤوس النووية (٣٥ ألف)، وإنفاقها العسكري يصل إلى ٣٠٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، في حين أن

^١ - رضا هلال، تفكيك أمريكا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ٩٠-٩١.

القوتين الاقتصاديتين العظميين بعد أمريكا، وهما اليابان وألمانيا لا تتمتعان بقوة عسكرية نووية أو غير نووية.^١

منذ سنوات عرض "بول كندي" في كتابه صعود انهيار القوى العظمى فرضية التراجع الأمريكي معبراً عنه بـ "الانهيار النسبي لأولى القوى العالمية"، ويرى أن المصالح والارتباطات الأمريكية على امتداد العالم أصبحت تشكّل عبئاً على الولايات المتحدة.^٢ ويقول كندي: "إن الانهيار يتوارى اليوم خلف القوة العسكرية الضخمة للولايات المتحدة، وبسبب الطريقة التي توصلت بها إلى تدويل الرأسمالية ونشر الثقافة الأمريكية، ورغم أنه من المحتم أن يقود الانهيار في المستقبل البعيد، إلى العودة للحصة المستحقة من الثروة والقوة العالميتين، فإن الولايات المتحدة ستظلّ قوة ضخمة، في عالم متعدّد الأقطاب، وهذا يعود لسبب بسيط هو "حجمها".^٣

وفي كتابه "صعود وانهيار القوى العظمى" يرى أن الإمبراطوريات العظمى التي عرفها التاريخ (الرومانية والبريطانية والفرنسية....) سقطت تحت وطأة الكلفة الاقتصادية العالمية لإنفاقها العسكري، وحذر من أن الإمبراطورية الأمريكية ستلقى المصير نفسه نتيجة التوسّع الإمبراطوري المفرط.^٤

وفي تحليله لصعود القوى وانهيارها يؤسّس بول كندي نظريته في ضرورة تحقّق "الدورة النسبية للقوى" وذلك ببروز المؤشرات نفسها تقريباً على مدار التاريخ، حيث تلعب المعطيات الاقتصادية دوراً بارزاً في الدفع إلى التراجع في مقابل حتمية تعظيم إمكانيات القوة العسكرية وتكاليف السيطرة على العالم.

^١ - نفس المرجع، ص ص ٩٤-٩٥.

^٢ - بول كندي، قيام وانهيار القوى العظمى، طبعة أولى، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع والإعلان، ليبيا، ص ٧٢٦.

^٣ - المرجع السابق، ص ٢٤٩.

^٤ - بول كندي، مرجع سابق، ص ٧٢٦.

أما في كتابه: "الاستعداد للقرن الحادي والعشرين" يتناول بول كندي مستقبل أمريكا ويؤصّل لاتجاه وسط بين المحافظين المتفائلين بالنصر الأمريكي من أمثال فرنسيس فوكوياما (نهاية التاريخ)، والمتشائمين الراديكاليين الذين يتوقعون سقوط الإمبراطورية الأمريكية مثل جورج فيدال صاحب كتاب "سقوط وغروب الإمبراطورية الأمريكية"، إذ يتناول بول كندي نقاط ضعف الولايات المتحدة الأمريكية وقوتها، ومدى استعدادها لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، ويقول: "الولايات المتحدة لا تدانيها أمة أخرى بما في ذلك روسيا في المجال التقليدي للقوة" الصلبة "القائمة على القوة العسكرية والإستراتيجية المُحكّمة وكل الإمكانيات المرتبطة بأنظمة الدفاع لردع أي قوة أو تهديد خارجي، وكذلك تطوير التكنولوجيات الحديثة في التسلّح كالأقمار الصناعية وطائرات الإنذار المبكر ونظام الإنذار المكثف عبر المحيطات^١.

٣_التبعية النفطية

تُعدّ الولايات المتحدة مستهلكاً كبيراً للطاقة، إذ يصل حجم استهلاكها للنفط ٢١ مليون برميل يومياً؛ أي ٢٥٪ من الإنتاج العالمي، في حين يمثّل إنتاجها ١٥٪ من الإنتاج العالمي، ويتوقع أن يزيد الطلب الأمريكي على مصادر الطاقة التقليدية في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها، كما ارتفعت في ظل تأزم الوضع أسعار الطاقة عالمياً؛ مما أضرّ في اقتصاديات الدول المستهلكة.

ويؤكد أقطاب الفكر الإستراتيجي الأمريكي ضرورة التقليل من الاعتماد على النفط الخارجي، حيث أصبحت التبعية النفطية الأمريكية أحد المصادر الرئيسية لتهديد الأمن القومي الأمريكي، وهو ما يختلف عما كان سائداً في السابق، حيث إن تدفق النفط

^١ - رضا هلال، مرجع سابق، ص ٩١.

بأسعار معتدلة كان يمثل مصلحة قومية أمريكية، وإحدى أدوات الحفاظ على الأمن القومي^١.

إن مشكلة التبعية النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في انعكاساتها السلبية على توجهات السياسة الخارجية واستراتيجياتها على المستوى العالمي، وكذلك على المصلحة القومية الأمريكية وارتفاع تكلفة الإنفاق العسكري لضمان استمرار إمدادات الطاقة^٢.

٤_ الاستخدام المفرط للأداة العسكرية

إن السياسة التي اعتمدتها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة والمتميزة بالتدخلات المفرطة والاندفاع في إرسال القوات الأمريكية إلى الخارج تحت ذرائع مختلفة ألقت بظلالها على مستقبل الدور الأمريكي ومفهوم الهيمنة العالمية، وقد برزت تداعيات استخدام القوة العسكرية خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر وقرار الحرب ضد أفغانستان والتدخل في العراق.

لقد أثار تقرير مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي الموسوم بـ "رسم خريطة المستقبل: تقرير عن مشروع عام ٢٠٢٠" والذي يفيد بأن الولايات المتحدة ستكون في السنوات القادمة أقل استقراراً وأكثر اضطراباً في علاقاتها مع المجتمعات الأخرى؛ بسبب جملة من العوامل، أهمها:

- أزمة الطاقة النفطية.

- القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني.

^١ -- عمر عبد العاطي، الولايات المتحدة و مأزق البحث عن طاقة بديلة، السياسة الدولية، مطابع الأهرام، القاهرة، عدد ١٧٥، السنة ٤٥، جانفي ٢٠٠٩، ص ٢٤٦.

^٢ - نفس المرجع، ص ٢٤٧.

- المنافسة الأوروبية في المنطقة، والصعود المُطرد لدول عديدة كالصين والهند وروسيا...^١.

- تقليص نشاط القوات الأمريكية في العراق في شكل عمليات محدودة، وهو الخيار الأقل سوءاً، حيث يستمر نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها الاقتصادية والإستراتيجية وتتواصل المقاومة من طرف التنظيمات "الجهادية"، فيما تحاول إعادة تشكيل المنطقة بما يخدم مصالحها وتحالفها.^٢

٥_التحدي النووي

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقليص التسلّح النووي العالمي من خلال معارضة ومنع تسلّح الكثير من الدول التي تطمح إلى دخول النادي النووي حماية لأمنها القومي وتفوقها الإستراتيجي.

غير أن التناقض يبدو صارخاً بين تصعيد الولايات المتحدة حملاتها وضغوطها لمحاصرة البرنامج النووي وإلغائه لكل من إيران وكوريا الشمالية، ومن جهة أخرى تواصل تحديث ترسانتها وتطويرها وتعزيزها من الأسلحة النووية التي تتعدّى ٧ آلاف رأس نووي، لكل منها ٢٠ ضعف القوة التدميرية للقنبلة النووية التي أُلقيت في ١٩٤٥ على هيروشيما، وإن كان احتلال العراق صيغ بحجة امتلاك أسلحة دمار شامل، رغم أن فرق التفتيش الأمية أثبت عدم وجودها، فإنها لم تستطع استخدام قوتها ضد كوريا الشمالية، نظراً لكون هذه الأخيرة تملك قدرات عسكرية تهدد الأمن الأمريكي، حيث يمكنها إطلاق صواريخ تصيب واشنطن ونيويورك وسان فرانسيسكو في حال تعرّض الأراضي الكورية لاعتداء أمريكي، إن التخوُّف الأمريكي من الرؤوس النووية الكورية التي قد تصيب أهدافاً أمريكية، تنذر بقيام سباق تسلّح جديد.

^١ - خير الدين عبد الرحمن، تصدعات في القلعة الأمريكية تحليل استراتيجي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٦، ص ص ١٠٠-١٠١.

^٢ - المرجع السابق، ص ١٠٨.

إن هذا الواقع الجديد للإستراتيجية النووية العالمية دفع بالكثيرين إلى ضرورة الالتزام الدولي بنصوص معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، نظراً لوجود الكثير من الدول التي لا تكتفي بعدم الالتزام بها، وإنما تعدّ برامج لتطوير ترسانتها بصورة جديدة ومتنوعة^١.

والانتشار النووي كعامل قوة لدى العديد من الدول يهدّد الهيمنة الأمريكية، ويجعل تفوّقها محلّ تنافس، كما يصبح أمنها القومي في مواجهة أيّ ردّ فعل قد يحدث نتيجة السياسات الأمريكية التدخلية في العالم، مما يحدّ من تحرّكها ونشاطها. وأمام هذا التحديّ كتب الرئيس السابق "جيمي كارتر" مقالة بعنوان: "كيف ننقذ معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية" الذي نشر في مجلة: لوس أنجلوس تايمز، حيث اقترح ٧ خطوات لهذا الأمر، هي^٢:

١. التصدي الأمريكي للقضايا النووية المتبقية مع روسيا.
٢. التزام الولايات المتحدة بعدم اللجوء إلى السلاح النووي إلا كخيار اضطراري .
٣. إعادة النظر في الأسلحة المنتشرة في أوروبا، وتأكيد دور الأسلحة النووية لحلف شمال الأطلسي.
٤. وقف انتهاك معاهدة الحظر الشامل للاختبارات النووية.
٥. إبرام معاهدة خاصة بالمواد الانشطارية لمنع انتقال وانتشار البلوتونيوم واليورانيوم شديد الخصوبة.
٦. وقف تطوير برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي لإخلاله بمعاهدة الصواريخ المضادة الباليستية.

^١ - خير الدين عبد الرحمن، تصدّعات في القلعة الأمريكية " تحليل استشرافي استراتيجي "، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٦، ص ص ١١٤ - ١١٥.

^٢ - المرجع السابق، ص ١١٧.

٧. التصدي لانتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

٦_تزايد موجة الكراهية ضد الولايات المتحدة الأمريكية

يقول نعوم شومسكي: إن مفهوم الدولة الخارجة عن القانون الذي تعتمد عليه أمريكا ضد بعض الدول- ينطبق على الولايات المتحدة أكثر من سواها، ومع ذلك فهي تستخدمه في تصنيف دول العالم انتقائياً وبحسب تجاوب تلك الدول مع مصالح الإدارة الأمريكية وتوجهاتها ورغباتها وشروطها.

وفي ضوء مدى التزام تلك الدول بالضوابط الإستراتيجية التي تحددها يضيف شومسكي: "الحلم الأمريكي قام على تجارب الإبادة الجماعية للسكان الأصليين والأفارقة المستعبدين، وهو يركز على أولوية القوة على المشروعة الأخلاقية القانونية، مما يمثل ثابتاً أساسياً راسخاً من ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية"^١.

إن الولايات المتحدة في استخداماتها للقوة سواء في مقارعة "الإرهاب"، أو في تحقيق مصالح اقتصادية، أو إرضاء لنزعة تسلطية، أو في حماية الصهيونية، أو في تواطئها مع إرهاب حكومات موالية لها، لا تكتفي بالاستهتار بالقانون الدولي ومقررات الأمم المتحدة فحسب وإنما تنتهك حتى القوانين الأمريكية ذاتها^٢.

وقد تؤثر موجة الكراهية التي توليها الكثير من الشعوب للسياسة الأمريكية على الصورة النموذجية التي تسعى الولايات المتحدة إلى تسويقها في العالم كحامية للسلام والعدالة والديمقراطية، وأصبحت هذه الصورة محلّ شكّ أمام ما ترتكبه إسرائيل من مجازر ضد الفلسطينيين، وما شاهده العالم في "أبو غريب" و"غوانتانامو".

الخلاصة

إن المؤثرات الداخلية والخارجية التي تأسس عليها سيناريو التراجع للقوة الأمريكية هي التي دفعت الكثير من المفكرين الأمريكيين إلى دقّ ناقوس الخطر والإسراع

^١-خير الدين عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ١٥٠.

^٢-المرجع السابق، ص ١٥١.

إلى حث الإدارة الأمريكية لإعداد الاستراتيجيات البديلة والكفيلة بتأمين مكانة الولايات المتحدة واستمرارها كقطب مهيمن.

لقد خلص زيجينيو برجسكي في نهاية كتابه: "الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم" إلى ضرورة التركيز على الرؤية الدافعة لمجتمع عالمي ذي مصلحة مشتركة تتماهى مع الدور العالمي لأمريكا، كما يجب الاعتماد بشكل رئيسي على القوة الأمريكية كشرط أساسي للاستقرار العالمي، ويضيف برجسكي أن ذلك الدور يتطلب الالتزام بالعجالة الأخلاقية وتحقيق المصلحة القومية لأمريكا، والانتقال من القوة الأمريكية المسيطرة إلى هيمنة تعاونية، هيمنة تجعل ممارسة القيادة عبر قناعات مشتركة وحلفاء دائمين أكثر منها عبر السيطرة الحازمة^١.

^١ -زيجينيو برجسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ص ٢٤٢.